منوعات

MEDIA

أخبار

يواصل عناصر حركة «طالبان» اعتداءاتهم على الصحافيين وتهديدهم وكان آخر الضحايا مراسل «التلفزيون العربي» في العاصمة الأفغانية كابول، صابر أيوب، برفقة صحافيين آخرين، أثناء تغطية تظاهرات نسائية أمام القصر الرئاسي، السبت.

خلطت خوارزمية «فيسبوك» بين السود والقرود، سائلةً عدداً من المستخدمين إن كانوا يرغبون في مشاهدة المزيد من مقاطع الفيديو عن القردة، تحت شريط فيديو نشرته صحيفة بريطانية يظهر فيه أشخاص سود، على ما كشفت «نيويورك تايمز».

أعلنت شركة «آبل» أنها ستؤخر بدء العمل بأدواتها الجديدة المخصصة لحماية الأطفال من المواد الإباحية عبر التفتيش في الصور، والتي أثارت الجدل، نظراً إلى تخوف البعض من تأثيرها سلباً على ميزة الخصوصية في أجهزتها وخدماتها.

رحّل لبنان مراسل «رويترز» الأردني سليمان الخالدي بعد استجوابه لدى وصوله إلى مطار بيروت في بداية مهمة صحافية الشهر الماضي، واحتجزه قبل وضعه على متن طائرة متجهة إلى الأردن. ولم تذكر السلطات سبب الإجراء هذا.

تفتح التعديلات على أنظمة الإعلام التي تمهّد الحكومة الأردنية لإقرارها باب المواجهة بينها وبين المواقع الإلكترونية في البلاد، ومن خلفها الأسرة الصحافية التي ترى في التعديلات إجهازاً على حرية التعبير

مواقع أردنية تواجه تعديلات أنظمة الإعلام

عمّان ـ **أنور الزيادات**

تشكّل التعديلات التي أرسلتها هيئة الإعلام الحكومية الأردنية إلى رئاسة الوزراء على نظام «رسوم ترخيص المطابع ودور النشر والتوزيع ومكاتب الدراسات والبحوث، ومكاتب الدعاية والإعلان والمطبوعات الدورية، بالإضافة إلى نظام إجازة المصنفات المرئية والمسموعة ومراقبتها، والنظام المعدل لرخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني»، تمهيدا لإقرارها، تهديدا لحرية التعبير والإعلام، ومحاولة لتضييق الخناق على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل.

رغم أنّ القائم بأعمال نقيب الصحافيين الأردنيين، ينال البرماوي، نقل عن وزير الدولة لشؤون الإعلام صخر دودين، الأربعاء الماضي، إعلانه رفع الأنظمة المعدلة من قبل هيئة الإعلام عن الموقع الإلكتروني لديوان التشريع والرأي، بعد المطالب بسحب الأنظمة المعدلة المقترحة، إلى حين التشاور مع النقابة والأسرة الصحافية، وصفت اللجنة التنسيقية للمواقع الإلكترونية التي تشكّلت للوقوف في وجه هذه الخطوة الحكومية، الإجراء بأنّه التفاف على مطالب الأسرة الصحافية والمحددة بإعلان سحب الأنظمة المعدلة لأنظمة الإعلام من ديوان التشريع والرأي وليس رفعها عن الموقع الإلكتروني، مشددة على أن إجراءاتها التصعيدية قائمة، وقد بدأت يوم أمس الأحد باعتصام أمام مبنى نقابة الصحافيين. في هذا الإطار، يقول ناشر موقع «جو 24» باسل العكور، لـ«العربي الجديد» إنّ صيغة التجاوب المقدمة من الحكومة صيغة التفافية، ومطلب الصحافيين واضح وهو سحب الأنظمة تماما وإلغاؤها، فقد جرت صياغتها من دون العودة إلى القطاع صاحب العلاقة وصيغت بهدف تقييد وتقليص وتقليم الجسم الصحافي.

ويضيف أنه «لا تغيير على الفعاليات الاحتجاجية لتنسيقية المواقع الإلكترونية ما دامت الحكومة متمترسة خلف موقفها ولا تريد أن تتجاوب مع الأسرة الصحافية، ونحن ماضون في الإجراءات التصعيدية، ومنها الوقفة الاحتجاجية أمام نقابة الصحافيين، و«عاصفة إلكترونية» في اليوم ذاته، تليها وقفة احتجاجية أخرى الأربعاء المقبل 8 سبتمبر/أيلول في ميدان محمود الكايد بشارع الصحافة، وإجراءات أخرى وفق تطوّر الأوضاع، وفي حال عدم الاستجابة». ويُبيّن أنّ التعديلات التي أدخلت على أنظمة الإعلام «غير دستورية وتزهق الحق في النص القانوني، سواء في ما يتعلق بفرض رسوم تجديد الرخصة سنوياً وفرض المزيد من الرسوم على التجديد أو فرض رسوم على البثّ عبر الإنترنت». ويشير إلى أن الأسرة الصحافية تعد اليوم خط الدفاع الأول والأخير عن الحريات العامة، مقدرا أنه في حال تطبيق التعديلات سيخسر الجميع، فالدولة ستخسر سمعتها ومكانتها بين الدول التي تحترم الحريات وحقوق الإنسان، ويصبح الأردن من الدول الأولى في العالم التي تقيد حرية الإنترنت بهذه الطريقة، ويخسر المجتمع حريته في التعبير.

ويتابع العكور أنّ «ميزة المواقع الإلكترونية أنها مجموعة وسائل إعلام بوسائل متعددة، وإذا جُرّدت المواقع من بث الفيديو والتسجيلات الصوتية، فإنها ستعود كما الصحف الورقية، ولكن تنشر إلكترونياً، وهذا يعني إنهاء وجودها، ومحاولة جديدة للإجهاز على الصحافة الإلكترونية في الأردن، بعد الضربة الأولى بمنع التعليقات على المواقع الرسمية للمواقع الإخبارية الإلكترونية». ويشير إلى عدم وجود حالة من الالتفاف والتضامن المجتمعي تجاه هذه الأنظمة التي تستهدف الجميع، مضيفاً: «الكثير من المواطنين يراقبون الحراك الصحافي الذي يواجه التغول الحكومي على الحريات الصحافية، من دون إسناد حقيقي من القوى السياسية والاجتماعية، وحتى الناشطين على مواقع التواصل».

من جانبه، يشير رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحافيين يحيى شقير، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ ترتيب الأردن في مؤشرات الحرية الصحافية يتراجع بشكل عام منذ 15 عاماً، وانتقل من تصنيف دولة حرة

> **مخاوف من إنهاء وجود المواقع الإلكترونية بعد الأنظمة الجديدة**

جزئياً إلى دولة غير حرة في مؤشري حرية الصحافة اللذين تعدهما منظمتا «هيومن رايتس ووتش»، و«مراسلون بلا حدود»، مضيفاً أنّه «مع هذه التعديلات بالتضييق على الحريات والإعلام الإلكتروني والبث عبر الإنترنت، سيكون هناك مزيد من التراجع على موقع الأردن»، متوقعاً في حال إقرار هذه الأنظمة أن يصبح الأردن من ضمن أسوأ عشر دول في العالم في هذه التصنيفات. ويلفت إلى أنّ «رسم المواقع الإلكترونية كان 50 دينارا (70 دولارا) وسيتم رفعه عشرة أضعاف أي إلى 500 دينار (700 دولار) وفق التعديل، ومجموع ما ستجبيه الحكومة من ذلك لن يتجاوز 200 ألف دينار (280 ألف دولار) وهو مبلغ زهيد بالنسبة لموازنة الحكومة». ويذكّر بصدور قرار من ديوان تفسير القوانين مضمونه أن المواقع الإلكترونية لا يلزمها بدفع رسوم نهائياً، مقدرًا أنّ أصحاب المواقع الإلكترونية لم يتابعوا القرار، كون الطعن في هذا القرار بمحكمة العدل العليا رسومه 250 ديناراً (350 دولاراً) أي خمسة أضعاف رسوم الترخيص».

ويرى أنّ «الحكومة الأردنية لا تعتبر الصحافة الورقية أو التلفزيونات التهديد الأكبر، بل التهديد من بعض المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، ولذلك تريد استنساخ الضغط الذي مورس على الصحافة الأسبوعية في عام 1997، عندما سنّت الحكومة قانوناً مؤقتاً زاد الحد الأدنى من رأس مال الصحافة الأسبوعية إلى 250 ألف دينار (350 ألف دولار) والصحف اليومية مليون دينار (1,4 مليون دولار) مما تسبب بإغلاق 13 صحيفة أسبوعية. لكن بعد ثمانية أشهر أصدرت محكمة العدل العليا قراراً بعدم دستورية القانون، وهذه الحكومة تقوم بالإجراءات نفسها مع مواقع التواصل الاجتماعي لتكميم الأفواه». ويقول شقير إنّ «الاستراتيجية الإعلامية التي وضعتها الحكومة بين عام 2011 و2015 كانت أهم وثيقة أردنية لإيجاد بيئة حاضنة للإعلام الجديد، والتي أكدت ضرورة توفير الشروط القانونية والسياسية اللازمة لتعزيز الحريات الإعلامية وحرية التعبير وحماية جميع أشكال حرية التعبير الإعلامي ضمن معايير المسؤولية، إضافة إلى ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات من مصادرها الحكومية ومن القطاع الخاص، وتسهيل تدفق المعلومات من مؤسسات الدولة لوسائل الإعلام والجمهور والتعريف بهذا الحق والتشجيع على ممارسته، لأن المصداقية تؤثر إيجابياً في المحتوى الإعلامي، كما تؤثر في سلوك أفراد المجتمع وثقافته». ويلفت إلى تأكيد الاستراتيجية على تمكين وسائل الإعلام الرسمي والخاص من القيام بدورها الرقابي وذلك بالحد من التدخلات الرسمية غير المنهجية في عمل الإعلام، والالتزام بمعايير الشفافية ورفع كفاءة وسائل الإعلام في الاستقصاء وحماية الحقيقة، لأن غياب ثقة الجمهور باستقلالية وحرية الإعلام يقوض ثقة الرأي العام بها؛ فاستقلالية الإعلام تحت مظلة تشريعية تضمن الحريات وفي إطار من المهنية والمصداقية والموضوعية تمثل أهم أهداف الاستراتيجية في الوصول إلى إعلام دولة ووطن». ويضيف أنّ «المتتبع اليوم لإنجازات الحكومة سيكتشف أنّ الحكومات المتعاقبة لم تنفذ 10 في المائة من هذه الاستراتيجية التي وضعت قبل حوالي سبع سنوات على الأقل، بل تتراجع عنها». يُذكر أنّ أبرز التعديلات المقترحة على أنظمة الإعلام تتضمّن زيادة رسوم ترخيص المواقع الإلكترونية من 50 إلى 500 دينار (70 ، 700 دولار)، وفرض 2500 دينار (3500 دولار) على منح رخص بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تعديل ثالث يفرض رسوماً على دور النشر. كذلك تتضمّن التعديلات المقترحة اعتبار البث المباشر الشخصي على شبكات التواصل الاجتماعي، مثل «فيسبوك»، على أنه «بث مرئي ومسموع» وهو ما يعني أنه يحتاج إلى الحصول على ترخيص مسبق على أن أي بث غير حاصل على الموافقات الحكومية المسبقة يُعرض صاحبه لعقوبة السجن مدة تتراوح بين عام وخمسة أعوام، أو غرامة مالية تتراوح بين 25 ألف دينار (35 ألف دولار) و100 ألف (140 ألف دولار أميركي).

الأسرة الصحافية تُعد خط الدفاع الأول والأخير عن الحريات (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

استهداف حرية الإنترنت

أكدت مطالعة قانونية نشرها مركز حماية وحرية الصحافيين، أن «التعديلات المقترحة على الأنظمة المتعلقة بالإعلام تتضمن مخالفات دستورية وقانونية، بالإضافة إلى مخالفتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتي صادق عليها الأردن». ويرى رئيس مركز حماية وحرية الصحافيين، نضال منصور، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «التعديلات التي أدخلتها الحكومة على أنظمة الإعلام تستهدف السيطرة على منصات التواصل والمواقع الإلكترونية». ويضيف: «إذا كانت الحكومة جادة في التفاهم مع وسائل الإعلام وعدم تصعيد الخلاف والأزمة، فيجب الإعلان عن سحب أنظمة الإعلام المقدمة من هيئة الإعلام بشكل عاجل، وتشكيل لجنة مستقلة تضم كل الأطراف لتقديم خطة تفصيلية بمؤشرات للنهوض بالإعلام».

ويرى أنّ «هدف الحكومة وهيئة الإعلام هو التضييق على الإعلام وفضاء الإنترنت واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي»، مشيراً إلى أنّه «لا مسوغات أخرى يمكن أن تفهم من تعديل هذه الأنظمة، ولم تقدم الحكومة مبررات مقنعة لها علاقة بأيّ شيء يمكن أن يسهم في تطوير الإعلام». ويُبيّن أنّ «التعديلات لا تستهدف المواقع الإلكترونية وحدها، رغم أنّ الحكومة تحاول أن تظهر أنّ التعديلات تستهدف الإعلام الإلكتروني والتلفزيونات، لكنّها في الحقيقة تستهدف أيضاً الناشطين على مواقع التواصل وحرية الإنترنت»، مشددًا على أنّه «في حال إقرار تعديل البث المباشر عبر الإنترنت، يكون قد دُق المسمار الأخير في نعش حرية التعبير في البلاد، حيث تستطيع الحكومة وأجهزتها بعد ذلك ملاحقة كل من يقوم ببث مباشر (لايف على الإنترنت) لا يعجبها أو أي شخص يستخدم الإنترنت للحصول على التأييد والحشد ضد أي قرار أو موقف حكومي». وحول إمكانية الضغط على الحكومة للتراجع عن التعديلات، يفيد منصور بأنّ «قدرة وسائل الإعلام على إجهاض التعديل ممكنة عندما يتوحد الجميع، لكنّ فرصة التغيير ومواجهة القرار تكون أكبر عندما يكون المجتمع والإعلام في خندق واحد أمام محاولات العصف بحرية التعبير والإعلام».

مقابلة

مبادرة سينمائية تهدف إلى تدريب الأطفال والمراهقين في العراق على استخدام سينمائي للهواتف، يُنظمها محمد الغضبان بالتعاون مع جهات خاصّة ووزارة الشباب والرياضة

محمد الغضبان

مبادرة أفلام تدعم مواهب الأطفال الفنية

بغداد ـ **علاء المفرجي**

«مبادرة أطفال وأفلام» برنامج تطوّعي، يهدف إلى تمكين أطفال يمتلكون مواهب فنية من صناعة الأفلام، بتدريبهم على استخدام الهواتف الذكية. في فبراير 2020، تعاونت جهات مختلفة لإطلاق المبادرة وبعد الإعداد لها، كشركات «زاغور» و«عشتار العراق للإنتاج السينمائي»، برعاية وزارة الشباب والرياضة. عن هذه المبادرة، حاورت «العربي الجديد» محمد الغضبان، مدير شركة «رولة للإنتاج الفني»:

■ ماذا عن «مبادرة أطفال وأفلام»؟

تسعى المبادرة إلى تثقيف المجتمع العراقي المحلي وتوعيته على كيفية تحمّل مسؤولية توجيه الأطفال، باستخدام الهاتف والإنترنت لأغراض نافعة، والأهمّ إعطاؤهم فرصة للتعبير عن عالمهم وبيئتهم، بسرد حكاياتهم. يُدرب سينمائيّون محترفون شباب 20 طفلاً من كلّ محافظة مستهدفة، لينتهوا معهم بصناعة أفلام ذات حكايات محلية، بعد انتهاء دورات الإخراج والكتابة والتصوير والمونتاج، بإشراف المدرّبين. يتعهّد المشروع بتوزيع الأفلام، الحاصلة على أعلى تقييم بتحكيم الأطفال أنفسهم وفق عملية مدروسة، على مهرجانات دولية، ويُسوّق لها عبر وسائل التواصل، والموقع الإلكتروني للمبادرة، وللشركاء فيها.

■ ما طبيعة عمل شركة «رولة»؟

إنّها شركة لإنتاج أفلام وفنون ابداعية ناشئة، مقرّها بغداد، تأسّست عام 2020، وتسعى إلى ترسيخ نفسها كإحدى الشركات الأولى لصناعة الأفلام المستقلة، وإنتاج المحتوى الإبداعي في العراق. تتعاون مع صانعي أفلام، لتقديم رؤاهم الإبداعية، وتواصل البحث عن قصص مبتكرة، وعن رواة مميّزين للقصص. كما تسعى إلى إنتاج أفلام إبداعية، مع عدم التضحية بالجودة والرؤية الفريدة لصانعي الأفلام، وتخطط لتقديم دعم كامل للمستفيدين، من مؤسّسات القطاعين الخاص والعام، والمؤسّسات غير الربحية.

تندلع الحروب ويكون الأطفال اول ضحاياها ووقودها

وتوفّر استراتيجيات تسويق شاملة، باستخدام مجموعة متنوّعة من مصادر الوسائط، كالسينما والتلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات والويب والاتصالات الخارجية ووسائل التواصل.

■ أي فئات يستهدفها المشروع، وما أهميته؟

يستهدف المشروع أطفالاً تتراوح أعمارهم بين 10 و16 عاماً، في محافظات العراق، ممن لديهم اهتمام في الإخراج أو الكتابة أو المونتاج أو التصوير أو الغناء أو الرسم أو الرقص، بالإضافة إلى معرفة بسيطة باستخدام أجهزة الكومبيوتر والهواتف الذكية. يحتاج هؤلاء إلى موافقة الأهل على الانضمام إلى البرنامج. أهميته أنّه يُساهم في زيادة الوعي لدى العوائل العراقية بشأن الاستخدام الأفضل للهواتف الذكية من الأطفال، لدرء مخاطرها الاجتماعية والثقافية والصحية عليهم وعلى المجتمع. كما يساعد في اكتشاف المواهب العراقية الواعدة في الأطفال وتنميتها، وتقديم الدعم اللازم للموهوبين، ومنحهم فرصة تعبير عن عالمهم وبيئتهم، بتصويرهم أفلاماً وسرد حكاياتهم. بالإضافة إلى المساهمة في خلق فرص عمل، في العقود المقبلة، في صناعة الأفلام والفيديو والألعاب الإلكترونية للمراهقين، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً، وإيصال الفنّ العراقي إلى العالم بتأهيل المشاريع الفنية العراقية، للمشاركة في أهمّ الفعاليات والورش والمهرجانات العالمية. ويتطلّع البرنامج أيضاً إلى أنْ يتمكّن 20 طفلاً تلقّوا التدريب من نقل خبراتهم الفنية والاجتماعية، التي اكتسبوها في التدريب، إلى أطفال آخرين، أو إلى مهتمّين بهذا المجال، بعد إكمالهم فترة التدريب.

■ ما المشاكل التي تعالجها المبادرة؟

تُقدّم المبادرة حلولاً لمشاكل اجتماعية وثقافية واقتصادية، برزت في العراق في العقود الثلاثة الأخيرة تقريباً، كتردّي حال المجال الثقافي عامة، وصناعة الأفلام خاصة، نتيجة الوضع السياسي غير المستقرّ، وما أدّى إليه من هجرة الفنانين، وأثر ذلك بشكل مباشر على صناعة السينما العراقية، التي شهدت ازدهاراً كبيراً في العقود السابقة. من جهة أخرى، تندلع الحروب، ويكون الأطفال أول ضحاياها ووقودها. حتّى لو لم يُصابوا بأذى جسدي، فإصابتهم النفسية أهمّ وأقوى أثراً. الصحّة النفسية للناجين لا تحتلّ الأولوية عادة، رغم تأثيرها طويل الأمد على الضحايا. لذا، تحاول «مبادرة أطفال وأفلام» التركيز على المحافظات المتضرّرة من العنف والجرائم، لعكس قصص المشاركين فيها، والتعبير عنها.

كما يقع على عاتق المبادرة نشر الوعي بخصوص الخطر المترتب على استخدام أطفالنا للهواتف، وبذل الجهود لإرشادهم، وشرح طرق الاستخدام الأفضل للهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية، بشكل صحي ونافع لهم ولمجتمعهم ومستقبل بلدهم.

■ ما التحدّيات التي تواجهونها؟

التحدّيات عديدة، كالتمويل مثلاً. فالعراق والعالم العربي يعانيان ضعفاً في مصادر التمويل، الحكومية أو التي تمنحها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية، والقطاع الخاص، كمستثمرين أفراد أو شركات. في هذا المجال، يسعى الفريق إلى خلق شبكة تعاون ثقافي وإنتاجي مع مؤسّسات عدّة، قادرة على تمويل المشروع، ولفت نظر الحكومة والمؤسّسات التشريعية إلى أهمية الاستثمار في الصناعة الثقافية والفنية. هناك أيضاً جائحة كورونا، أحد التحدّيات، إذ التزم الفريق بالتباعد الاجتماعي في فترة تفشّي الوباء في العراق، ما عطّل التدريب. لذلك، صمّم الفريق منصّة إلكترونية آمنة، تُتيح للطلاب المستفيدين من المبادرة الدخول إليها، لتكون الواجهة الإلكترونية للأفكار والأفلام والفيديو، التي أنتجها الطلاب والمدربون، للمشاركة وتطوير الأفكار الأولية، وللتفاعل بين الطلاب بإشراف المدرّبين.

تحاول «مبادرة اطفال وافلام» التركيز على المحافظات المتضرّرة من العنف والجرائم (العربي الجديد)

نتائج مبشرة

عن نتائج المشروع يقول محمد غضبان لـ «العربي الجديد»: النتائج منقسمة إلى قسمين: الاول قريب المدى، يتمثّل بإقامة ورش مكثّفة للمتدرّبين (15 ـ 18 عاما)، الذين بدورهم سيدرّبون الاطفال في مدارسهم او في المراكز في مناطقهم السكنية. والثاني خلق «دليل افلام الهاتف» الذي سيكون ارشاديا مبسّطا لشرح استخدام الهاتف المحمول وامكانياته في عصر الثورة الرقمية، واستغلاله في خلق صوت محلي يمكن أن يتطوّر بتطوّر البيئة المحلية، وافتتاح العالم على المستقبل التكنولوجي».

غابت نانسي عجرم عن المبادرة الإنسانية تجاه لبنان رغم أنّها تحمل صفات سفيرة للإنسانية (الرشيف)

متابعة

سفراء بالقول لا بالفعل

إبراهيم علي

تشتد الأزمة الاقتصادية في لبنان، يوماً بعد يوم. ويواجه المواطن اللبناني معارك يومية لتأمين الغذاء والدواء وأدنى مقوّمات العيش الكريم. لسنوات حملت مجموعة من الفنانين اللبنانيين والعرب «لقب» سفراء للإنسانية والطفولة، لكنهم اليوم في حالة غياب شبه تام أمام الكارثة التي حلت بلبنان. مجرد تغريدات على موقع «تويتر» قد يطلقها البعض من باب المساواة ليس إلّا.

عام 2014، عُيّنت المغنية اللبنانية كارول سماحة سفيرة منتدبة من قبل الشبكة الدولية للحقوق والتنمية. وزارت مجموعة من المخيمات التابعة للاجئين من سورية كمخيم الزعتري، ثم قامت بزيارة لأطفال غزة المصابين جراء العدوان الإسرائيلي آنذاك، إذ نقلوا إلى مستشفيات في مصر. بعدها قامت بزيارة خاصة لدور الأيتام في لبنان، وقدمت مزيداً من الدعم المالي والمعنوي. لكن سماحة تغيب ولم يعرف ما إذا كانت لا تزال تشغل مهمتها كسفيرة خاصة للأطفال، فيما تحاول أن تبقى على حضورها أو تضامنها مع الحالات الإنسانية في لبنان عبر تغريدات تطلقها بين الحين والآخر على صفحتها الخاصة على «تويتر». الفنان راغب علامة يعتبر أيضاً من أكثر الفنانين الذين حملوا ألقاباً عالمية من قبل منظمات دولية تُعنى بالمساعدات، لكنه منذ بداية الانهيار الاقتصادي في لبنان غاب عن السمع، وأبقى على حضوره منتقداً الطبقة السياسية في لبنان، وهو يعتبر من أكثر الفنانين الذين تربطهم علاقة صداقة بهذه الطبقة، ويحصد إلى ذلك مزيداً من الانتقادات من قبل متابعين يسألونه عن هذه الصداقات والصور مع السياسيين اللبنانيين أنفسهم. وكذلك عن دوره «الإنساني» في مساعدة الناس في موطنه، لكونه اختار الإقامة شبه الدائمة في مدينة دبي، بعدما ساءت الأوضاع في لبنان.

وعُيّنت المغنية نانسي عجرم عام 2010 سفيرة إقليمية للنيات الحسنة لدى منظمة اليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدورة الثلاثين للمؤتمر الدولي للأطفال العرب، الذي افتتحت فعالياته وقتها في العاصمة الأردنية عمان. بعدها حاولت نانسي عجرم القيام بمبادرات بسيطة كنوع من العمل للمنصب الذي تحمله، لكن سرعان ما خفّ وهج المبادرات، ولم تقم بأي عمل إنساني تحفيزي خلال الأزمة التي يمرّ بها لبنان. هكذا يغيب معظم الفنانين اللبنانيين والعرب كـ«سفراء» عن مبادرات تساعد لبنان في عزّ محنته.

عُيّنت المغنية نانسي عجرم عام 2010 سفيرة إقليمية للنيات الحسنة

ما الذي حققه علامة من ضمن نطاق عمله «سفيراً» للمنظمة العالمية ولأزمة «الجوع» تحديداً. علامة نفسه عمل لسنوات «سفيراً» للبيئة منتدباً من قبل المنظمة الدولية التابعة أيضاً لجمعيات الأمم المتحدة. واختير علامة أيضاً راعياً لحفلات الصليب الأحمر عام 2014، وشارك في حفل أقيم للمناسبة، ومُنح يومها «جيليه» الصليب الأحمر كنوع من التكريم له. اللافت أن راغب علامة لم يقم بأي مبادرة بعد انتفاضة السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول في لبنان، وما حملته الأحداث بعدها من تسارع للانهيار الاقتصادي والفقر والجوع حتى بلوغ جائحة كورونا.

لماذا يرفض المجتمع قراراتنا؟

هل الأم هي البيولوجية فقط، أم أنها التي تحب، تحنو وتعطف، تُربي وتُعلّم؟

كل هذه الأسئلة وغيرها أجابت عنها «ندى» طبيبة العيون التي لعبت دورها الممثلة منة شلبي، والتي لم يسبق لها أن تكون أمّاً في الحقيقة ومع هذا استطاعت أن تربط صورتها بصورة الأم في عقول المشاهدين من خلال براعتها بتأدية دور الأم البديلة التي احتضنت (يونس) الطفل الذكي الذي صادفته في دار رعاية الأيتام ووقعت في حبه من اللحظة الأولى، لنعيش بعد ذلك مع ندى تجربتها التي جعلت منها مناضلة تدافع عن ولدها بوجه المجتمع المحيط الذي يرفض هذه الفكرة متحججاً بأن كفالة طفل قد تحرمها من الزواج وهي ما زالت شابة وجميلة ولأنها طبيبة بالطبع. في هذا الموسم نعيش مع «ندى» حربها الخاصة التي تخوضها لتنهي أوراق الكفالة، ولتستطيع تسجيل ابنها في المدرسة، ولتكون قادرة على تأمين بيئة صالحة ليعيش فيها الطفل.

بعض نساء المحيط، اللواتي شربن السلطة الأبوية والذكورية حتى تماهين معها. خلال حلقات المسلسل الخمس عشرة تسلط الضوء المخرجة مريم أبو عوف على الصعوبات التي تواجه «علياً» في عملية البحث عن استقلالها وسلامها، لنجد فيها صورة النسوية التي تبحث عن حياتها، فلا تجد في عملها الأمن وزواجها الأمن سلاماً، بل تبحث عن ما هو أبعد من ذلك لنراها تتخبط في معترك الحياة، تعمل سائقة سيارة أجرة، ونادلة في مطعم، وخلال ذلك كله تجد الحب بمحض الصدفة لتثبت لأمها والتي تجسد صورة المجتمع بأكمله أن الزواج ليس عليه أن يكون غاية، هو فقط محطة من محطات الحياة الكثيرة نتوقف فيها طويلاً فقط من أجل من نحب، ومن يُحبنا سيحبنا كما نحن، لا كما تقرر العائلة، وكما يريد المجتمع.

نلاحظ خلال الموسم الأول وعلى الرغم من عدم تخلص «علياً» من رواسب المجتمع الذكوري الذي يمنعها من تقبيل شاب خارج إطار الزواج إلّا أن المسلسل واجه انتقادات كثيرة واصبحت جملة «اللي قادرة عالتحدي» من شارة المسلسل تريّد ونكتة على أغلب النسويات القادرات فعلاً على تحدي كل الأوامر التي تُفرض عليهن من المجتمع، المعارف والأسرة، ومع كل ذلك المسلسل حقق نجاحاً كبيراً. بعد نجاح الموسم الأول ذهب فريق العمل لما هو أبعد من ذلك ويكون التصعيد الحقيقي في هذا الموسم عندما تطرح الكاتبة هذه المرة السؤال الحقيقي «ليه لأ» بأبعاد مختلفة وجديدة. لماذا لا يحق لنا كنساء أن نكفل أطفالاً حين نشاء ونكون أمهات؟

لماذا يحتقر الرحم الأمومة؟

نقد

«ليه لا»... الدراما تسأل والجمهور يجيب

يطرح مسلسل «ليه لا» سؤالاً عن الرفض المجتمعي لاستقلالية وتحرّر المرأة وكمية الضغوط التي تتعرّض لها النساء في مجتمعاتنا

حلا حميدان

«ليه لأ» جوابنا البديهي الأول الذي نتعلمه بالفطرة عند سماعنا كلمة كلا من والدينا، نكبر ويكبر الرفض المجتمعي الذي نواجهه، ونسبة هذا الرفض تزداد طرداً مع زيادة تمردنا على المجتمع أو رفضنا لمسلمات يعتبرها بديهية، ونعتبرها نحن أفكاراً رجعية أحياناً وأحياناً بالية فحسب. ربما من هذا الجواب الفطري انطلقت الكاتبة مريم نعوم برفقة ورشة الكتابة التي تشرف عليها، لخلق مسلسل «ليه لأ»، الذي يبدأ موسمه الأول بالمعركة الفطرية الأولى التي تخوضها أغلب إناث الشرق الأوسط ممن يبحثن عن استقلاليتهن، حياتهن وأحلامهن، بمعزل عن الخطة التي تضعها لنا أسرنا، لنجد في الموسم الأول «علياً» التي تجسد شخصيتها الممثلة أمينة خليل، تهرب في المشهد الأول من زواج مرسوم ومخطط على قياس العائلة، والتي شرحت من خلالها الكاتبة السلطة الأبوية المتمثلة في نساء العائلة، أم علياً وجدتها، لا بل وصلت حتى سمراء عند اللجوء إلى جلسة الليزر، لكون الليزر انتقائياً، ويمكن أن يمتص الخلايا المصبوغة في الجلد، ما يمكن أن يزيد من خطر حصول تصبغات في الجلد. لذلك، تبرز هنا ضرورة اعتماد العلاجات الوقائية من الشمس في الوقت نفسه، تجنباً لهذا النوع من المشاكل. كذلك تتوافر الكريمات التي تساعد على تحضير البشرة لجلسات الليزر. توضح طنوس: «ما من مانع للجوء إلى الليزر صيفاً شرط عدم التعرض لأشعة الشمس خلال هذه الفترة واعتماد الوقاية التامة.

قد لا يكون ذلك مناسباً لمن يسعون إلى اكتساب لون برونزي صيفاً، لأنهم يتعرضون حكماً بكثرة لأشعة الشمس، فيكون من الأفضل لهم اللجوء إلى جلسات الليزر في أواخر الصيف أو في فصل الخريف».

تبدو تقنية الليزر فاعلة في معالجة التجاعيد، لكن من الواضح أنّ فاعليتها تزيد في معالجة التجاعيد البسيطة والسطحية، إذ تظهر النتيجة بسرعة كبرى. أما إذا كانت من التجاعيد العميقة، فقد يستدعي ظهور النتيجة 3 جلسات أو 4، لكن في كل الحالات تبدو النتيجة واضحة. ووفق ما توضحه طنوس، يختلف أثر الليزر على البشرة في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن طبيعة البشرة تختلف فيها. فتميل البشرة إلى الاسمرار مقارنة بالغرب، ما يجعل المرأة التي تلجأ إلى الليزر لأسباب تجميلية أكثر عرضة للآثار الجانبية في حال عدم اللجوء إلى طبيب مختص يدرك الحدود والمعايير التي لا بد من التقيد بها.

يختلف أثر الليزر على البشرة في منطقة الشرق الأوسط

انطلاقاً من ذلك، تشدد على ضرورة اللجوء إلى الطبيب المختص في العلاج بالليزر، عند معالجة التصبغات الجلدية، لا إلى خبراء تجميل، لأن الأخطاء تؤدي إلى عواقب لا يمكن الرجوع عنها أحياناً. أما مع الطبيب المختص، فيمكن الحصول على نتيجة ممتازة ومرضية، بحيث يجري التخلص تماماً من التصبغات خلال جلستين لا أكثر، بعد تحديد طبيعة التصبغات، لأنها يمكن أن تكون ناتجة من التعرض للشمس أو التقدم بالسن، ويمكن أيضاً أن تكون سرطانية أحياناً، أو قد يكون سببها الكلف الذي له علاج مختلف تماماً، وهو في غاية الدقة.

وفي كثير من الأحيان، لا يكون الحل في الليزر، بل في علاجات أخرى قد تكون أكثر فاعلية، ويجب عدم اللجوء إلى الليزر بعشوائية. وبالنسبة إلى الكلف تحديداً، قد يكون من الصعب معالجته بالليزر، لأنه يعاود في كل مرة يجري التعرض فيها مجدداً لأشعة الشمس. تقول: «ليس الليزر الحل الأول دائماً، بل نتركه كعلاج أخير بحسب كل حالة، ويمكن أن يكون أحياناً مفيداً لبعض أنواع الكلف، قد نلجأ إلى العلاجات المتاحة أولاً لمعالجة الكلف، ويكون الليزر العلاج الأخير، وإن كانت تقنية متطورة فاعلة وممتازة. فالأهم اعتمادها على أساس الهدف في الوقت المناسب وللحالة المناسبة».

في كثير من الأحيان لا يكون الحلّ في الليزر، بل في علاجات أخرى (Getty)

تقوم الممثلة أمينة خليل بأداء دور «علياً» في العمل (Getty)